

تركيا: استمرار عمليات "الإعادة القسرية" رغم التحذيرات الدولية باعتبار سوريا غير آمنة



تركيا: استمرار عمليات "الإعادة القسرية" رغم التحذيرات الدولية باعتبار سوريا غير آمنة

تم ترحيل أكثر من 155 ألف سوري/ة بشكل قسري إلى داخل الأراضي السورية خلال أعوام 2021 و2020 و2019 تحت مسمى "العودة الطوعية"، فيما أظهرت مقارنة دقيقة للأرقام بحسب التصريحات التركية الرسمية وجود فجوة متعلقة بأعداد اللاجئين السوريين الحقيقيين في تركيا

1. ملخص تنفيذي:

"بعد انقضاء 14 يوماً على احتجازنا، بدأوا بعملية إخراج خمس شبان كل يوم من السجن، دون أن نعرف ما يجري لهم. وعندما جاء دوري نقلوني إلى غرفة التحقيق حيث سألني المحقق بضع أسئلة ومن ثم قال لي: وقع على هذه الورقة من أجل "إخلاء سبيلك". وعندما أمعنت النظر إليها اكتشفت أنها ورقة الموافقة على "العودة الطوعية" إلى سوريا! عندها رفضت التوقيع وطلبت أن أوكل محامي، فرفض المحقق. شرحت لهم وضعي وبأنني أحمل (بطاقة حماية مؤقتة) لكن دون جدوى.. بعد إصراري على رفض التوقيع أعادوني إلى السجن. بعدها بيومين جاءت قوة أمنية وضعت أصفاداً في يدي وأجبروني على التوقيع على ورقة "العودة الطوعية" ومن ثم نقلونا إلى معبر جرابلس وسلمونا للفرقة التاسعة في الجيش الوطني السوري/المعارض، الذي قام باحتجازنا والتحقيق معنا وضربنا وإهانتنا ومن ثم طلبوا منا أن ندفع نقوداً مقابل إخلاء سبيلنا".

هذه الكلمات مقتبسة من شهادة شاب سوري، بدأ ببناء مشروعه الخاص منذ دخوله في تركيا في العام 2016، قبل أن تقوم السلطات التركية باقتحام منزله، وترحيله بشكل قسري خلال شهر أيار/مايو 2021، رفقة مجموعة أخرى من الشبان السوريين. رغم حيازته لـ"بطاقة الحماية المؤقتة" التي كان من المفترض أن تحميه من عملية الترحيل تلك. اتبعت السلطات التركية ومنذ النصف الثاني من عام 2018، إجراءات تعسفية تجاه طالبي اللجوء ولاجئين تمتعوا "بالحماية المؤقتة" لديها ومنحوا البطاقة الخاصة بذلك، ثم قامت باحتجازهم في معسكرات/مراكز ترحيل بالقرب من الحدود التركية/السورية، قبل ترحيلهم قسرياً إلى الأراضي السورية لاحقاً، حيث تعرّض العشرات منهم للضرب والإهانة من قبل فصائل قامت باحتجازهم لفترات متفاوتة.

عمليات التوقيف تلك، تتم غالباً ضمن ظروف مزرية، ويتمّ الضغط على الموقوفين وتخييرهم ما بين الاحتجاز لفترة طويلة ضمن تلك الظروف أو التوقيع على أوراق "العودة الطوعية". وهو ما [حدث](#) مع الناشط الإعلامي السوري (منيب العلي) على سبيل المثال، الذي وجهت إليه تهمة "التحريض على مشاعر الكراهية والبغضاء، وبث الفتنة" (المادة 216 من قانون العقوبات التركي)، فقد تمّ الزجّ فيه في مركز ترحيل (Oğuzeli) في ولاية غازي عنتاب، وأرقيت مع ملفه الكود (G87) وخير ما بين الاحتجاز لمدة سنة أو التوقيع على ورقة "الإعادة الطوعية" وهو ما حدث لاحقاً رغم حيازته لبطاقة الحماية المؤقتة.

في بعض الحالات التي تمّ توثيقها من قبل "سوريون" ومنظمات محلية ودولية، قامت السلطات التركية باستغلال عدم اتقان طالبي اللجوء/اللاجئين للغة التركية وطلبت منهم عبر مترجم متواطئ معها، أن يضعوا بصمّتهم على أوراق "العودة الطوعية" على أنها أوراق إخلاء سبيل. يقول أحد المرّحّلين قسراً الذين التقنهم "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" إن الحكومة التركية استغلت عدم فهمه الجيد للغة التركية وطلبوا منه أن يوقع على أوراق من أجل إخلاء سبيله، حيث عرف لاحقاً أنّه وقع في فخ توقيع أوراق "العودة الطوعية" التي تمّ ترحيله إلى سوريا على أساسها.

تشير الإفادات التي حصلت عليها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" لغرض هذا التقرير، من 21 شاهداً/مصدراً، أن عمليات الإعادة القسرية التي تعرضوا لها تسببت بضرر كبير في حياتهم، إذ أن معظمهم قد خسر عمله وتم تجميد أرصدته البنكية بعد إلغاء الحكومة التركية بطاقات الحماية المؤقتة الخاصة بهم، ووضع أسمائهم على قائمة منع الدخول إلى تركيا لمدة تصل إلى خمس سنوات، كما فرقت عمليات الإعادة القسرية بين أفراد العائلة الواحدة، إذ بقي نساء وأطفال المتزوجين في تركيا بينما تم إعادة رب أسرهم قسراً.

من بين الشهود/المصادر الـ 21 الذين التقتهم "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، ممن تمّ ترحيلهم قسراً إلى داخل الأراضي السوريّة، كان هناك 7 أشخاص لا يحملون بطاقة الحماية المؤقتة "كملك"، و14 شخصاً يحملونها.

بعد قيام السلطات التركية بإعادة هؤلاء الأشخاص قسراً إلى سوريا، تعرض بعضهم للاحتجاز وانتهاكات وصلت إلى حدّ السجن والتعذيب من قبل فصائل الجيش الوطني السوري/المعارض، وهيئة تحرير الشام، اللذان يديران المعابر الحدودية مع تركيا.

كما عُرف من خلال الشهادات التي جمعها لغرض هذا التقرير، أن عمليات الإعادة القسرية التي تنتهجها تركيا لا تقتصر على الشبان فقط، حيث أفاد الشهود أنه خلال فترة توقيفهم شاهدوا عائلات كاملة بينهم نساء وأطفال يتعرضون للاحتجاز في ظروف سيئة ومن ثم يقومون بإعادتهم قسراً إلى سوريا.

في حين أضاف 3 شهود/مصادر أخرى وهم عاملون في معابر حدودية ضمن منطقتي "درع الفرات" و"نبع السلام"، أن السلطات التركية تعتمد إعادة اللاجئين عبر معبر باب الهوى الحدودي بشكل أساسي (وهو المعبر الذي يخضع لسيطرة هيئة تحرير الشام) بالرغم من وجود عدد كبير من المعادين قسراً هم من أهالي ريف حلب الشمالي، الأمر الذي يؤدي إلى تعرضهم لخطر الاعتقال أو الابتزاز المالي من قبل "هيئة تحرير الشام"، في حين أنه تمّ ترحيل عدد قليل جداً من اللاجئين الذين ينحدرون من منطقة تل أبيض أو رأس العين/سري كانيه، مباشرة إلى مسقط رأسهم بناء على طلب تقدموا به أثناء فترة احتجازهم.

وكان الأمين العام لـ"الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" علي محيي الدين القره داغي، قد "حرمّ ترحيل اللاجئين بالإكراه"، ووصف ذلك الفعل بأنه "جريمة ومحرم قطعاً"، وذلك في سياق حديثه عن معاناة مسلمي الروهينغا والإيغور بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2021. وقال "القره داغي"، في فتواه التي اطلعت عليها [الأناضول](#)، إن "ترحيل اللاجئين - بالإكراه - محرم قطعاً وجريمة". وأضاف أن "إبلاغ اللاجئين إلى أماكنهم، أو إبقاءهم في مآمن فريضة شرعية". وشدد على أن "نصرة المظلومين واجب شرعي وأخلاقي وإنساني، وأن تمكين الظالم من ظلمه مشاركة في جريمته، ومؤذن بمس عذاب الله".

وكانت 16 منظمة تركية، قد أصدرت بياناً مشتركاً بتاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، دعت فيه السلطات التركية بوقف إجراءات الترحيل التي صدرت بحق لاجئين سوريين بتهمته نشرهم "مقاطع فيديو استفزازية" على خلفية القضية التي عرفت باسم "[فيديوهات الموز](#)". وذكر البيان أنه لا يحق للبلدان إبداء تحفظات على المادة 33 من "اتفاقية

جنيف" لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، والتي تنص على أنه "لا يجوز لأي دولة متعاقدة أن تسمح لأي لاجئ بدخول أي إقليم تتعرض فيه حياته أو حريته للتهديد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لمجموعة اجتماعية أو رأي سياسي معين، أيًا كان ما لن يعود أو يُرد بأي شكل من الأشكال".

تركيا [مليمة](#) بقاعدة عدم الإعادة القسرية بموجب القانون الدولي العرفي، والتي تحظر إعادة أي شخص بأي شكل من الأشكال إلى مكان يواجه فيه خطراً حقيقياً بالاضطهاد أو التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة أو تهديد الحياة. ليس مسموحاً لتركيا أن تستخدم العنف أو التهديد بالعنف أو الاحتجاز لإجبار الناس على العودة إلى أماكن حيث قد يتعرضون للأذى. يشمل ذلك طالبي اللجوء السوريين الذين ينطبق عليهم قانون الحماية المؤقتة التركي، بمن فيهم الذين [منعوا من التسجيل للحماية المؤقتة](#) منذ أواخر 2017.

وكانت لجنة التحقيق الدولية المعنية بسوريا ممثلة برئيسها، قد [أعلنت](#) بتاريخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وفي كلمة ألقاها أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة بأن "هذا ليس الوقت المناسب ليظنّ أحد أن سوريا آمنة وأنه يمكن للاجئين العودة إلى ديارهم، لا بل نشهد تصاعداً في القتال والعنف".

وشهد شهر كانون الثاني/يناير 2022، عمليات [ترحيل جماعة](#) لعشرات السوريين، وكان من اللافت أنّ معظمهم لم يرتكب أي مخلفات، بل وكانوا يملكون "بطاقات حماية مؤقتة/كميلك" و"إذونات عمل" و"إقامات طلابية". وسوف تصدر "سوريون" تقريراً خاصاً عن عمليات ترحيل ذلك الشهر.

إلى ذلك نقلت وسائل إعلام تركية مقربة من الحكومة، أنه تمّ العثور على جثث 19 شخصاً، توفوا نتيجة البرد، بعد قامت الشرطة اليونانية بإعادتهم إلى الأراضي التركية وإجبارهم على خلع ملابسهم.

2. إحصائيات رسمية من المعابر حول أعداد المرحلين:

تشكّل الإحصائيات التي تصدرها المنابر الرسمية للمعابر الحدودية الموجودة ما بين سوريا وتركيا، إحدى المصادر الأساسية، لمعرفة أعداد المرحلين قسراً إلى سوريا، حيث يقوم موظفو تلك المعابر باستلام الأشخاص المرحلين من قبل الجانب التركي، وتدوين أسمائهم، قبل السماح لهم بدخول الأراضي السورية، الخاضعة بشكل مباشرة لسيطرة فصائل معارضة وهيئة تحرير الشام.

يستثنى من تلك الإحصائيات أعداد السوريين الذين يدخلون الأراضي السورية تحت مسميات مختلفة، منها لقضاء إجازة الأعياد؛ مثل عيد الفطر أو عيد الأضحى، أو لأسباب مختلفة أخرى مثل "حركة الطبابة"، وهي تخص الأشخاص الذين يتلقون العلاج في المشافي التركية مع مرافقيهم في بعض الحالات.

أيضاً، يستثنى من تلك الأرقام الأشخاص الذين يتم القبض عليهم أثناء محاولتهم اللجوء إلى تركيا بطرق غير شرعية، ويتم إعادتهم إلى داخل الأراضي السورية، حيث يتعرض العشرات منهم إلى الضرب والتعذيب وسوء المعاملة، وهو ما تمّ توثيقه في تقرير نشرته "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بتاريخ 15 شباط/فبراير 2021، تحت عنوان "سوريا/نزع السلام: مقتل شاب تحت التعذيب ووفاة آخر بسبب الإهمال الطبي".

تتبع "سوريون" الإحصائيات التي تصدرها تلك المعابر على منابرها الرسمية، وعلى رأسها معبر "[باب الهوى](#)" الحدودي، وهو الذي يربط ما بين الأراضي التركية والمناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام في محافظة إدلب. حيث تبين أن السلطات التركية (وبحسب [الموقع الرسمي](#) للمعبر) قامت بإعادة (100872) سوري/ة خلال أعوام 2020 و2019، بينهم نساء وأطفال.

أما معبر "[باب السلامة](#)"، الذي يربط ما بين الأراضي التركية والمناطق المسماة "درع الفرات/جرابلس والباب وإعزاز"، فيقوم بنشر تلك الإحصائيات تحت مسمى "أشخاص عادوا بشكل طوعي"، وتميز بينهم وبين الأشخاص الذين عادوا بعد "محاولة دخول تركيا بطريقة غير مشروعة"، بحسب وصف منابر المعبر. فيما يبدو أن القائمين على المعبر يتجنبون ذكر عمليات الإعادة القسرية صراحة، بسبب النفوذ التركي المتنامي في تلك المناطق، رغم أن الأشخاص العائدين بشكل طوعي، يتم تسليمهم من قبل السلطات التركية لسلطات المعبر. وقد وثقت إدارة المعبر (47310) شخصاً من المرحلين قسراً إلى سوريا، خلال سنوات 2021 و2020 و2019.

أحد المصادر التي إجراء مقابلة معها خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كشف لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة الأعداد الشهرية للمرحلين قسراً من معبر باب السلامة الحدودي، وقال في إفادته:

"في كل شهر، يتم ترحيل ما يقارب 400 شخص من تركيا إلى سوريا عبر معبر باب السلامة معظمهم تم ترحيلهم بشكل قسري، خلال عملي لاحظت أن نحو 25 بالمئة فقط من الأشخاص المرحلين كانوا قد عادوا بشكل طوعي وبرغبتهم بالفعل، أما القسم الأعظم قد تم إجبارهم على العودة".

أما معبر "[تل أبيض](#)" الحدودي، الذي يربط مناطق "نزع السلام" مع الأراضي التركية، فقد بدأ نشر الإحصائيات بعد السيطرة التركية على مناطق رأس العين/سري كانيه وتل أبيض بحوالي سنة. ووصف المعبر أيضاً الأشخاص المرحلين بوصف "العائدين بشكل طوعي"، رغم عدم دقة الوصف، فيما يبدو أن النفوذ التركي في تلك المنطقة يمنع إدارة المعبر من نشر أوصاف دقيقة. وقد تمّ توثيق (9344) سوري/ة، تمّ ترحيلهم إلى داخل الأراضي السوري في أعوام 2021 ومنتصف العام 2020. بدوره قال أحد القائمين على المعبر في إفادته لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في هذا الصدد ما يلي:

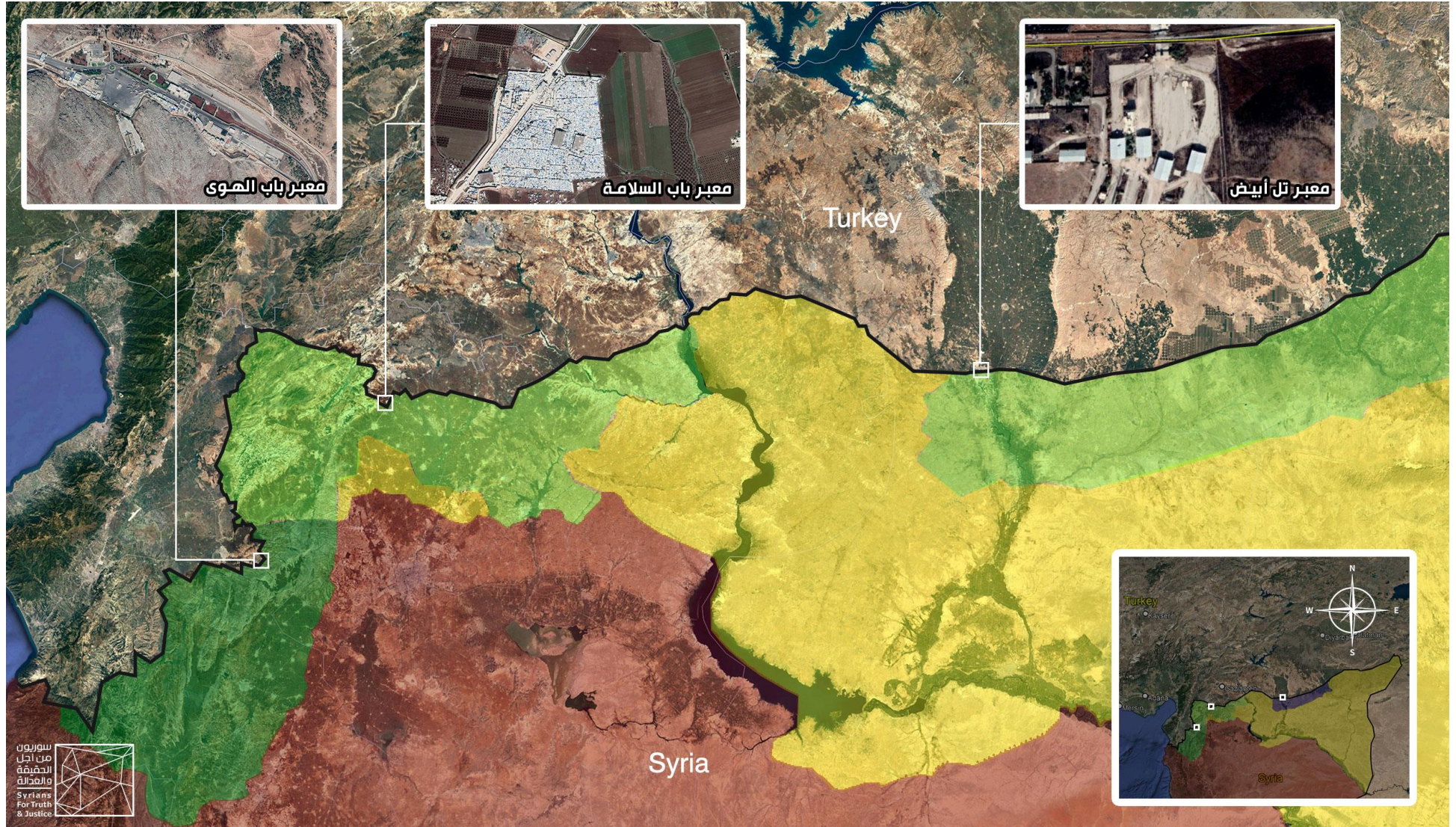
"المعبر لم يستقبل عدد كبير من حالات الإعادة قسرية/ترحيل للاجئين، لأن المرحلين غالباً ما يكون لديهم مشاكل جنائية أو أمنية من وجهة نظر السلطات التركية التي تعتبر أن منطقة نزع السلام هي منطقة آمنة ولذلك لا تريد وقوع مشاكل فيها ولا تقوم بترحيل هؤلاء الأشخاص إليها حسب ما لاحظنا خلال العمل".

وتابع:

"عملية الترحيل وتحديد أي المعابر التي سيتم ترحيل اللاجئين منها هو أمر تحدده شعبة الأجانب في أنقرة، وغالباً يتم اختيار معبر باب الهوى لأنه معبر إنساني أولاً ولأن إدلب لا تقع تحت نفوذ تركيا."

فيما لم ينشر "معبر رأس العين/سري كانيه" لم يقم بنشر أي بيانات حول حركة العبور من وإلى الأراضي السورية. يوضح الجدول التالي أعداد المرحلين قسراً إلى داخل الأراضي السورية بحسب كل معبر حدودي في الأعوام الثلاثة الماضية.

معبر تل أبيض			معبر باب السلامة			معبر باب الهوى			الأشهر
2019	2020	2021	2019	2020	2021	2019	2020	2021	
-	-	544	2241	3369	422	4466	6814	2290	كانون الثاني
-	-	-	1824	4872	359	3307	4409	1549	شباط
-	-	-	1947	3472	0	3046	873	1938	آذار
-	-	535	1279	360	570	2823	41	1777	نيسان
-	-	250	1163	90	323	3316	61	697	أيار
-	-	-	1322	560	468	4370	742	0	حزيران
-	-	-	2964	1006	386	6160	1409	1168	تموز
-	1732	-	4261	788	351	8901	1930	1045	آب
-	0	578	2657	704	461	8653	1561	1142	أيلول
-	5705	-	2393	478	324	7542	1448	777	تشرين الأول
-	-	-	1822	549	299	5816	1337	964	تشرين الثاني
-	-	-	2076	535	615	5448	1632	1420	كانون الأول
-	7437	1907	25949	16783	4578	63848	22257	14767	المجموع
9344			47310			100872			مجموع العام لكل معبر
157526									مجموع عدد المرحلين قسراً



صورة رقم (1) - خارطة تُظهر المعابر التي يتم عن طريقها ترحيل غالبية اللاجئين/طالبى اللجوء إلى سوريا. علماً أنّ هنالك العديد من المعابر "غير الرسمية" التي تشهد أيضاً عمليات ترحيل قسرية.

3. ما هي أرقام اللاجئين السوريين الحقيقية في تركيا؟

لطالما قامت الحكومة التركية، ممثلة بوزارة الداخلية وجهات رسمية أخرى، بنشر إحصائيات اللاجئين السوريين المسجلين في الأراضي التركية، رغم أن ذات السلطات تقوم بنشر أرقام ما تسميهم العائدين طوعاً إلى سوريا، دون أن تقوم بطرح عدد العائدين من مجمل اللاجئين لديها. حيث لوحظ أن عدد اللاجئين المسجلين في زيادة مستمرة رغم عمليات "الإعادة الطوعية" التي يتم الحديث عنها من قبل الحكومة.

وبعملية حسابية دقيقة، وبعد احتساب أرقام المسجلين بتركيا (بحسب السلطات التركية) وأرقام العائدين بحسب نفس تلك السلطات، يتبين أن هنالك فجوة تقدر بأكثر من مليون ونصف المليون لاجئ، وهو ما يرجح أن يكون العدد الحقيقي للاجئين السوريين الفعليين في تركيا حوالي 2 مليون لاجئ. حيث حافظت السلطات التركية على ثبات أعداد اللاجئين السوريين المسجلين رسمياً (على مدار السنوات الماضية)، دون طرح عدد "العائدين" من ذلك الرقم. يوضح الجدول التالي مقارنة دقيقة بين أعداد اللاجئين المسجلين في تركيا بشكل رسمي وأعداد العائدين، وذلك بحسب المصادر التركية الرسمية:

إحصائيات العام 2021							
عدد اللاجئين السوريين المعلن	التاريخ/الخبر	المصدر	ملاحظات إضافية	عدد "العائدين" طوعاً	التاريخ/الخبر	المصدر	ملاحظات إضافية
+3.700.000	19.12.2021	معاون وزير الداخلية	İsmail Çataklı جاطاكلي - خلال المؤتمر الصحفي الشهري لمجموعة من وسائل الإعلام التركية. المؤتمر مخصص لنشر إحصائيات عن مجمل القضايا في تركيا.	+1.000.000	30.11.2021	وزارة الدفاع	صرحت وزارة الدفاع التركية على لسان الرائد بينار قره - Pinar Kara في مستشارية الإعلام والعلاقات العامة أن 450 ألف عادوا الى إدلب وحدها، فيما عاد الآخرون إلى مناطق العمليات العسكرية التركية. (درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام ودرع الربيع)
3.738.032	25.11.2021	جمعية اللاجئين	Mülteciler ve Sığınmacılar Yardımlaşma ve	469.170	25.11.2021	جمعية اللاجئين	أعلنت "جمعية اللاجئين" نقلاً عن نائبي وزير الداخلية التركي: إسماعيل جاتاكلي بتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أن

469 ألفاً و 170 قد عادوا إلى سوريا. (يتم جمع الأرقام مع بعضها البعض).				- Dayanışma Derneği وهي جمعية تحصل على أرقامها من دائرة إدارة الهجرة ووزارة الداخلية التركية.			
تم اقتباس هذا الرقم من قبل جمعية اللاجئين.	معاون وزير الداخلية	03.11.2021	469.170	İsmail Çataklı جاتاكلي - خلال المؤتمر الصحفي الشهري لمجموعة من وسائل الإعلام التركية. المؤتمر مخصص لنشر إحصائيات عن مجمل القضايا في تركيا.	معاون وزير الداخلية	03.11.2021	3.726.206
-	-	-	-	أعلنت عن وجود 59877 سورياً في مراكز إيواء حتى تاريخ 16 أيلول/سبتمبر 2021، فيما كشفت الدائرة عن وجود 3,559,041 سورياً تحت بند الحماية المؤقتة ولكن خارج مراكز الإيواء.	إدارة الهجرة	16.09.2021	3.715.913
"عادوا الى الاماكن التي وفرنا الامان فيها" فيديو	الرئيس التركي	19.08.2021	450.000	-	-	-	-
رقم العائدين هذا، هي حصيلة العائدين اعتباراً من تاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2020.	جمعية اللاجئين	23.06.2021	419 ألفاً و .40	Mülteciler ve Sığınmacılar Yardımlaşma ve	جمعية اللاجئين	23.06.2021	3.684.412

				- Dayanışma Derneği وهي جمعية تحصل على أرقامها من دائرة إدارة الهجرة ووزارة الداخلية التركية. تصدر تقارير كل ستة أشهر.			
-	-	-	-	نقلت هذه الأرقام من وزارة الداخلية التركية. حتى تاريخ 13 كانون الثاني/يناير 2021.	جمعية حقوق الإنسان	13.01.2021	3.645.557

إحصائيات العام 2020

ملاحظات إضافية	المصدر	تاريخ التصريح/الخبر	عدد "العائدين طوعاً"	ملاحظات إضافية	المصدر	تاريخ التصريح/الخبر	عدد اللاجئين السوريين المعلن
قالت الجمعية أن رقم 419.040 تمّ التصريح به من قبل وزارة الداخلية هي حتى تاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2020.	جمعية اللاجئين	31.12.2020	419 ألفاً و 40	Mülteciler ve Sığınmacılar Yardımlaşma ve - Dayanışma Derneği وهي جمعية تحصل على أرقامها من دائرة إدارة الهجرة ووزارة الداخلية التركية. تصدر تقارير كل ستة أشهر.	جمعية اللاجئين	31.12.2020	3.641.370

صرح وزير الدفاع التركي: خلوصي أكار أثناء مناقشة اقتراح وزير المالية لميزانية العام 2021. هذه التصريح هو تصريح مطابق تماماً لتصريح الوزارة بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. منهم 450 ألف إلى إدلب.	وزير الدفاع	12.11.2020	+1.000.000	-	-	-	-
تصريح رسمي من معاون وزير الداخلية إسماعيل جاتاكلي - İsmail Çatakli - ذكر أيضاً أن عدد العائدين 413 ألفاً و 196	معاون وزير الداخلية	02.10.2020	413.196	تصريح رسمي من معاون وزير الداخلية إسماعيل جاتاكلي - İsmail Çatakli - ذكر أيضاً أن عدد العائدين 413 ألفاً و 196	معاون وزير الداخلية	02.10.2020	3.624.941
بحسب تصريح من قبل وزارة الداخلية أعلن عنه بتاريخ 5 أيار/مايو 2020.	جمعية اللاجئين	11.06.2020	402.011	استناداً إلى تصريح من وزارة الداخلية التركية.	جمعية اللاجئين	11.06.2020	3.585.198
فيديو، العدد تحديث لعدد العائدين السابق	معاون وزير الداخلية	05.05.2020	402.011	فيديو	معاون وزير الداخلية	05.05.2020	3.580.263
فيديو	معاون وزير الداخلية	06.03.2020	399.087	فيديو	معاون وزير الداخلية	06.03.2020	3.587.266
-	-	-	-	في تصريح أثناء ندوة "المدينة والأمن" في المجمع الرئاسي في أنقرة. (للتحقق).	الرئيس التركي	02.01.2020	4.000.000

إحصائيات العام 2019							
عدد اللاجئين السوريين المعلن	تاريخ التصريح/الخبر	المصدر	ملاحظات إضافية	عدد "العائدين طوعاً"	تاريخ التصريح/الخبر	المصدر	ملاحظات إضافية
3.571.030	25.12.2019	جمعية اللاجئين	استناداً إلى أرقام وزارة الداخلية.	369.690	25.12.2019	جمعية اللاجئين	استناداً إلى أرقام وزارة الداخلية وتصریح بتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2019.
3.691.333	05.12.2019	وزارة الداخلية	نائب وزير الداخلية إسماعيل جاطاكلي. (تصريح شهري).	369.690	05.12.2019	وزارة الداخلية	نائب وزير الداخلية إسماعيل جاطاكلي. (تصريح شهري).
3.649.750	31.06.2019	BBC عن وزارة الداخلية	استناداً إلى وزارة الداخلية التركية في تصريح لها بتاريخ 25 تموز/يوليو 2019.	337.729	31.06.2019	BBC عن وزير الداخلية	استناداً إلى وزارة الداخلية التركية في تصريح لها بتاريخ 25 تموز/يوليو 2019
3.613.644	13.06.2019	جمعية اللاجئين	استناداً إلى أرقام من وزارة الداخلية التركية.	329	13.06.2019	جمعية اللاجئين	استناداً إلى أرقام من وزارة الداخلية التركية نُشرت في شهر أيار/مايو 2019.

بموازاة ذلك، رصدت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" أشكالاً عديدة من عمليات التلاعب المحتملة بأرقام اللاجئين السوريين، سواء هؤلاء الذين توجهوا نحو الدول الأوربية (وظلوا مسجلين على كونهم طالبي لجوء)، أو المقاتلين الذين تمّ تجنيدهم للقتال كمرتزقة في النزاعات المختلفة.

في إحدى الحالات التي رصدتها "سوريون"، تمّ التحقق من حالة مقاتل ينتمي لفصيل فرقة السلطان سليمان شاه/العمشات، كان مقيماً في تركيا، وتمّ تجنيده للقتال في ليبيا في خلال الأشهر الأولى من عام 2020، وكان حاصلاً على "بطاقة الحماية المؤقتة"، من إحدى الولايات التركية، ورغم أنهم خرج من الأراضي التركية، فقد بقي محافظاً على وضعه القانوني ضمن سجلات الدولة التركية على أنه لاجئ سوري تحت بند الحماية المؤقتة.

في حالة أخرى، تمّ توثيقها من قبل "سوريون"، حصل مقاتل من "جيش الإسلام"، على بطاقة الحماية المؤقتة مع عائلته، مشروطة بالذهاب إلى ليبيا والقتال فيها. وهو ما حدث بالفعل، حيث تمّ تجنيده للمقاتل من قبل فرقة الحمزة/الحمزات بقيادة سيف أبو بكر، في شباط/فبراير 2020، وعندما عاد المقاتل إلى سوريا، تمّ إدخاله للأراضي التركية وإعطائه "بطاقة حماية مؤقتة".

4. توصيات:

إلى الاتحاد الأوروبي والدول المانحة:

- إجراء تحقيق نزيه وشفاف حول أعداد اللاجئين السوريين الحقيقية في تركيا، من خلال إنشاء لجنة تحقيق محايدة ومستقلة تعمل على إعادة إحصاء اللاجئين الفعليين في تركيا، والتحقق من تطابق بطاقات الحماية المؤقتة مع أعداد اللاجئين الفعلية في تركيا.
- فتح تحقيق مستقل في عمليات تجنيد السوريين للقتال كمرتزقة في النزاع الليبي من حملة "بطاقة الحماية المؤقتة".
- الضغط على الحكومة التركية لوقف عمليات الترحيل القسرية للسوريين إلى مناطق النزاع.

5. خلفية:

في منتصف شهر أيلول/سبتمبر 2021، [قال وزير الداخلية التركية](#) سليمان صويلو خلال اجتماع مجلس الهجرة في العاصمة أنقرة إن نحو 500 ألف لاجئ سوري عادوا طوعاً إلى منطقتي "درع الفرات" و"غصن الزيتون" شمال حلب منذ عام 2016، والتي يسيطر عليها حالياً الجيش الوطني السوري المعارض المدعوم من تركيا. في حين قالت [وزارة الدفاع التركية](#) في تصريح وصفته بعض الجهات السورية بالمبالغ فيه، أن "مليون سوري عادوا طوعاً إلى مناطق شمالي سوريا"، وبيّن الرائد في مستشارية الإعلام والعلاقات العامة في وزارة الدفاع التركية "بينار قره" أن "هذه الأنشطة أسفرت عن العودة الطوعية لأكثر من مليون سوري وبشكل آمن وكريم إلى ديارهم، بينهم نحو 470 ألفاً عادوا إلى إدلب".

يذكر أن عام 2016، شهد إبرام تركيا اتفاقية لاجئين مع الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس 2016. وتتضمن بنود الاتفاقية ما ينص على توفير مساعدات بالمليارات لتركيا، والسماح للاتحاد الأوروبي برد المهاجرين الذين يصلون إلى إحدى الجزر اليونانية بشكل غير مشروع إلى تركيا. وفي مقابل كل سوري تسترده تركيا، يقبل الاتحاد الأوروبي سوريا آخر بشكل مشروع.

وخلافاً لرأي العديد من المنظمات الدولية والهيئات الأممية، فإنّ الحكومة التركية أن تلك المناطق التي تتواجد فيها قواتها في سوريا مناطق آمنة، ففي تاريخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وفي [كلمة ألقاها](#) أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم، حذر رئيس لجنة التحقيق المعنية بسوريا، باولو بينيرو، المجتمع الدولي من أنه بينما يظن البعض أن الصراع على وشك الانتهاء، فإن الحقائق على الأرض ترسم صورة مختلفة. وقال: "هذا ليس الوقت المناسب ليظنن أحد أن سوريا آمنة وأنه يمكن للاجئين العودة إلى ديارهم، لا بل نشهد تصاعداً في القتال والعنف".

وكانت منظمة العفو الدولية قد قالت في [تقرير](#) نشرته مطلع أيلول/سبتمبر 2021، إن إجراءات التضييق من الحكومة التركية على اللاجئين السوريين "تبلغ حد الإعادة القسرية الضمنية"، وأضافت:

"وفي الوقت الذي تفرض فيه عدد من الدول - من بينها الدانمرك والسويد وتركيا - قيوداً على حماية اللاجئين القادمين من سوريا، وتمارس الضغوط عليهم لحملهم على العودة إلى وطنهم، تثبت الإفادات المروعة أنه لا توجد في سوريا أي منطقة آمنة لعودة اللاجئين".

وبحسب منظمة "هيومن رايتس وتش"، فقد انتهجت الحكومة التركية منذ شهر تشرين الأول عام 2019، سياسة واضحة [للتضييق على اللاجئين السوريين](#) لديها، لحثهم على العودة إلى بلادهم حيث أصدرت قرارات [بوقف منح "كملك"](#) بطاقة الحماية المؤقتة للسوريين في بعض الولايات، وفرضت قيود كبيرة على تحركهم، حيث منعت تحركهم بين الولايات دون الحصول على إذن سفر مسبق، وبدأت معها موجة كبيرة من عمليات الإعادة القسرية للاجئين السوريين إلى شمالي سوريا.

يأتي ذلك في خضم تسجيل عشرات الاعتداءات بحق سوريين داخل الأراضي التركية، منها الاعتداءات التي حدثت في [مدينة إزمير](#) التركية خلال شهر أيلول/سبتمبر 2021، حين ذكرت صحيفة "Sozcu" التركية أن قرابة 150 مواطناً تركياً توجّهوا إلى منطقة "توربالي" التي شهدت مقتل الشاب التركي في مدينة إزمير، وهاجموا منازل السوريين بالحجارة وأحرقوا سياراتهم. تلا ذلك حادثة مروعة، تمثلت في حرق ثلاثة شبان سوريين في ذات الولاية على يد رجل تركي خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2021، لأسباب ["عنصرية بحتة"](#) بحسب أحد الحقوقيين المتابعين لملاسات التحقيق، بعد تأكيدات واعترافات من الجاني نفسه.

6. منهجية التقرير:

استندت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في تقريرها هذا على 25 مقابلة لشهود متضررين وإفادة من 3 مصادر عاملة في المعابر الحدودية السورية، إضافة إلى مراجعة عشرات المصادر الرسمية الأخرى، التي احتوت على أرقام اللاجئين السوريين الرسمية في تركيا.

7. أماكن احتجاز وترحيل طالبي اللجوء/اللاجئين:

يتم وضع طالبي اللجوء بشكل عام، والسوريين/سواء هؤلاء الذين يحملون بطاقة الحماية المؤقتة أو لا يحملونها، في عدّة مراكز احتجاز مؤقتة قبل عملية نقلهم إلى الأراضي السورية بشكل قسري. ويمكن وضعها في ثلاث فئات:

أ. القطع العسكرية على الحدود التركية اليونانية: وهي القطع الخاضعة لسيطرة الجندرم/حرس الحدود التركي، ويتم وضع طالبي اللجوء فيها، خاصة هؤلاء الذين يحاولون الفرار إلى القارة الأوروبية بطرق غير شرعية (عبر البر حصراً)، قبل أن يتم تسليمهم إلى دوريات من الشرطة بوجود موظفين من دائرة الهجرة من أجل عملية الإعادة. وبحسب الشهادات التي حصلت عليها سوريون، فإنّ هذه القطع لا تحتوي على مراكز احتجاز قادرة على استيعاب اللاجئين، لذا يتم وضعهم في الخارج

(الفلاء)، حيث يتعرضون للعوامل الجوية القاسية سواء في فصل الصيف أو الشتاء، ويخضعون لظروف قاسية، خاصة الأطفال منهم، حيث يعانون من نقص في الغذاء والحليب. وتكون فترة البقاء في هذه الأماكن من يوم إلى 15 يوم، ليتم إخراجهم من تلك القطعات دفعة واحدة.

قال أحد الشهود الذين تم احتجازهم في قطعة عسكرية في تلك المنطقة، أنه تمّ ترحيله إلى جانب 300 شخصاً آخرًا، بعد أن أكمل 15 يوماً من الاحتجاز.

ب. مراكز احتجاز تابعة لإدارة الهجرة: وهي عبارة عن سجون مخصصة لاحتجاز طالبي اللجوء الذين يحاولون الوصول إلى القارة الأوروبية عن طريق البحر (غالباً عن طريق الساحل التركي). قبل أن يتمّ ترحيل إلى أماكن أخرى على الحدود السورية التركية (أحياناً مخيمات فارغة كانت مخصصة لاستيعاب اللاجئين). وبحسب الشهود الذين التقاهم سوريون، فإن كمية الطعام المقدمة في هذه الأماكن على سبيل المثال أفضل من القطع العسكرية، ولكن تنتشر فيها الأمراض الجلدية بشكل كبير جداً.

ت. مخيمات كانت مخصصة لاستيعاب اللاجئين: وهي قادرة على استيعاب آلاف الأشخاص، وهي الأماكن التي يتمّ فيها جمع طالبي اللجوء والمرحلين فيها، ويتمّ فيها بشكل أساسي منح أوراق معينة لطالبي اللجوء (أوراق متعلقة ببطاقة الحماية المؤقتة ومنحها لطالبي اللجوء السوريين)، قبل أن يتمّ ترحيلهم إلى مراكز أخرى، يتمّ فيها إبطال القيود وإجبار الناس على توقيع ورقة الإعادة الطوعية. وبحسب عدد من الشهادات التي حصلت عليها "سوريون"، يبدو أنّ هذه الطريقة أصبحت متبعة في العام 2018 تحديداً، حيث شهد شهر حزيران/يونيو أولى حالات ترحيل اللاجئين باتجاه سوريا من مخيم سروج (جنوب تركيا) وفق تلك الطريقة، وتمّ وضعهم في معبر باب الهوى، وتمّ الطلب منهم المشي باتجاه السلطات الأخرى (هيئة تحرير الشام)، بدون تخيير.

لاحقاً تمّ استخدام العديد من المعابر الرسمية وغير الرسمية لترحيل اللاجئين/طالبي اللجوء، وبدأت السلطات التركية تحاول تخيير بعض المرشحين حول المعبر الذين يريدون الترحيل منه باتجاه سوريا.



صورة رقم (2) - خارطة توضح أماكن بعض المراكز التي يتم فيها تجمع اللاجئين وطالبي اللجوء قبل ترحيلهم إلى سوريا.

8. عائلات ممزقة:

تركت عمليات الإعادة القسرية للاجئين السوريين في تركيا آثاراً بالغة التعقيد على وضعهم الاجتماعي، حيث أدت عمليات الإعادة القسرية إلى فصل رب الأسرة والمعيّل عن عائلته ما يضع العائلة في ظروف سيئة.

"محمد عبد القادر" اسم مستعار للاجئ سوري، كان يسكن مع زوجته وطفليه في ولاية "شانلي أورفا" وتمت إعادته قسرياً من تركيا في تاريخ 12 نيسان/أبريل 2021، رغم أنه كان يحمل بطاقة الحماية المؤقتة "كملك"، قال في إفادته لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة ما يلي:

"أنا متزوج ولدي طفلان صغيران. ولقد كنت أعيش في تركيا منذ سبع سنوات.. ذات يوم ذهبت إلى مركز مدينة اورفا لأشتري ثياباً، حين اندلح شجار بين شبان أتراك وسوريين، بعد تحرش شبان أتراك بفتاة سورية. كنت على مقربة من المشكلة لكنني لم أندخل وبقيت واقفاً في محل الملابس لأكمل الشراء. بعدها جاءت الشرطة والمخابرات و تدخلت لفض المشكلة، ثم بدأوا بتفتيش الشبان وتوقيفهم وطلبوا من المحلات أن تغلق أبوابها. في تلك الأثناء أوقفني عنصر من المخابرات وطلب مني الانتظار ومن ثم احتجزوني مع 25 شاباً آخر، رغم عدم وجودي ضمن المشاجرة. نقلونا بعد ذلك إلى مخفر للشرطة، وهناك فرزونا بين زنزانتين، حيث نقلوا الشبان المتورطين بالشجار وعددهم 7 إلى زنزانة، أما نحن، فقد تم تحويلنا إلى إدارة الهجرة وبقينا محتجزين مدة يومين. ثم طلبوا منا اختيار المعبر الحدودي الذي سيعيدوننا عبره إلى سوريا، ومن ثم قاموا بإجبارنا على التوقيع ووضع بصماتنا على أوراق "العودة الطوعية"، ورغم أننا شرحنا لهم كثيراً أننا غير متورطين بالشجار الذي حصل، قالوا نعلم ذلك ولكن هكذا هي الأوامر."

ويضيف الشاهد:

"اخترتُ معبر تل أبيض كمعبر لترحيلي، لأنني كنت أنوي العودة والدخول مرة أخرى إلى تركيا. كون أنّ زوجتي وأطفالي وأهلي يقيمون في ولاية أورفا. عندما سلمونا إلى الجانب السوري في معبر تل أبيض الذي تديره فرقة الحمزة خضعنا للتحقيق ومن ثم طلبوا منا أن نعطيهم نقود لإطلاق سراحنا، وهو ما فعلناه."

● ترحيل 7 شبان رغم حيازتهم بطاقة حماية مؤقتة:

"أحمد عبد الله" اسم مستعار للاجئ سوري، كان يحمل "بطاقة الحماية المؤقتة/الكملك"، ويعمل في معمل للرخام يملكه رجل تركي. كان أحمد يعمل مع ستة شبان سوريين آخرين بينهم شقيقه، يقول أحمد لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في إفادته حول عملية ترحيله من تركيا قائلاً:

"عمري 22 وكنت أعيل عائلتي في تركيا من هذا العمل. وبتاريخ 7 نيسان/أبريل 2021، قامت السلطات التركية بترحيلي بشكل قسري إلى داخل الأراضي السورية. كنا سبع شبان سوريين نعمل في معمل للرخام في منطقة حلوان بولاية شانلي أورفا، نعمل يومياً نحو 12 ساعة وننام في المعمل نفسه. وكنا نتقاضى راتب 2300 ليرة تركية،

كان راتبي يكفي لدفع إيجار المنزل والفواتير. وفي بداية الشهر الرابع داهمت الشرطة التركية المعمل الذي نعمل به وأوقفونا بجانب الحائط وكانوا يتناقشون مع صاحب المعمل التركي، ومن ثم جاء ضابط تركي وطلب منا إظهار بطاقة الحماية المؤقتة، وجميعنا كان يملكها، ومن ثم طلب منا إبراز إذن العمل. ولكن لم يكن أحد منّا يحمل "إذن عمل". وهذه ليست مشكلتنا إنما مشكلة صاحب المعمل فهو الذي يفترض به إن يجلب لنا إذن العمل".

وأضاف المصدر:

"قاموا بنقلنا بسيارة شرطة مع مدير المعمل إلى مركز شرطة حلوان، وضعونا نحن الشباب السوريون في مركز الحجز وغمنا هناك ليلة وفي اليوم التالي نقلونا إلى إدارة الهجرة وبعدها قاموا بنقلونا إلى مركز احتجاز (حران) وبقينا فيه أربعة أيام، ومن ثم جاءت الشرطة ومسكت أيدينا واجبرتنا على التوقيع والبصم على أوراق لا نعلم ماهي، ومن ثم نقلونا بحافلة إلى معبر تل أبيض الحدودي في الرقة، وهنا كانت المفاجئة لنا فقد رحلونا دون أي ذنب .. عائلتي مكونة من 9 أفراد وأشقائي صغار جداً حالياً تعمل شقيقياتي في بيع المناديل بالشوارع لأن والدي لا يمكنه العمل لأنه مريض، حاولت مراراً الدخول إلى تركيا مرة أخرى بطريقة غير شرعية من منطقة تل أبيض لكن هناك تشديد من قبل حرس الحدود التركي، وفي إحدى محاولات العبور قبض علينا حرس الحدود واعتدوا علي بالضرب بأخمص البندقية على صدري وكسروا هاتفي.. لكن سأبقى أحاول حتى أعود إلى أهلي وأعمل من جديد وأساعدهم في عيش حياة كريمة".

"نورس لؤي" لاجئ سوري متزوج ولديه ثلاثة أطفال، كان يقيم في مدينة مرسين التركية ويحمل بطاقة الحماية المؤقتة/الكميلك. قامت السلطات التركية بترحيله بتاريخ 17 آذار/مارس 2021، بعد شكوى من الجيران. يقول (نورس) لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في شهادته ما يلي:

"كنت أقيم في تركيا منذ عام 2016، وأعمل في مطعم لمدة 12 ساعة يومياً ولدي ثلاثة أطفال أعمارهم 9 و 6 و سنتنان. وكنت قد انتقلت للعيش في بناء جديد واستأجرت شقة فيه، بعد فترة جاءت الشرطة إلى منزلي في الساعة 11 مساءً، وأخبرونا ان الجيران قدموا بلاغاً ضدي بدعوة الإزعاج، وعندما دخلت الشرطة لتفقد المنزل وجدوا أركيلة/نرجيلة على الشرفة وهنا بدأ الضابط التركي بالانفعال وبدأ بتريد كلام عنصري ضدنا، ومن ثم طلبت الشرطة مني مرافقتهم إلى المخفر لاستكمال التحقيق، وكنت اعتقد أن الموضوع روتيني، في اليوم التالي حاولت زوجتي زيارتي وتوكيل محام لي لكن الشرطة أخبروها أن لا داعي لذلك فهي إجراءات بسيطة وسأخرج، ومن ثم أجروا لي فحص كورونا ومن ثم طلبوني إلى التحقيق وطلبوا مني أن أوقع وأبصم على "أوراق إخلاء السبيل"، هكذا حرفياً ترجم لي المترجم في المخفر، فوقعت وبصمت، ومن ثم وضعوني في حافلة مع خمسة أشخاص آخرين ونقلونا إلى مدينة انطاكيا إلى إدارة الهجرة، وهناك أخبرونا بأنهم قاموا بتعطيل بطاقة الحماية المؤقتة التي تخصنا وأعطونا منع دخول مدة خمس سنوات ومن ثم نقلونا بشكل جماعي إلى معبر "جرابلس" الحدودي، حيث قام الجيش الوطني الذي يدير المعبر بحجزنا مدة خمسة أيام بعدها أطلقوا سراحنا".

● "العودة إلى الصفر":

معظم اللاجئين الذين التقتهم "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" كان قد مر على تواجدهم في تركيا عدة سنوات، أسسوا خلالها أعمالاً وزاولوا مهناً مختلفة من أجل الحصول على الاستقرار المادي والعائلي وعدم بقائهم عالة على أي أحد، لكن عمليات الترحيل القسرية التعسفية، أعادتهم إلى نقطة الصفر وفقدوا كلاً أو جزءاً كبيراً مما بنوه خلال سنوات تواجدهم في تركيا.

"حسن عمران"، لاجئ سوري، كان يعمل في التسويق الإلكتروني ويحمل بطاقة الحماية المؤقتة التركية وكان يقيم في ولاية بورصة تعرض للإعادة القسرية إلى سوريا بتاريخ 26 أيار/مايو 2021 دون وجود أي سبب واضح لذلك. ويقول المصدر في حديثه مع "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" ما يلي:

"دخلت إلى تركيا عام 2016، وحصلت على بطاقة الحماية في ولاية بورصة ولدي إذن عمل وأعمل في شركة للتسويق الإلكتروني ويعتمد عملي على الشحن واستقبال ثمن البضاعة على حسابي البنكي، وخلال أزمة كورونا شهد عملي نشاطاً عالياً بسبب إقبال الناس بشكل كبير على التسوق عبر الانترنت، وكنت أقيم في بناء للسكن الشبائي. في شهر أيار/مايو وعند الساعة 2 بعد منتصف الليل انقطعت الكهرباء عن البناء بالكامل وبعدها بلحظات انكسر باب بيتنا، وداهمت المكان قوات الأمن التركية ثم قاموا بتفتيش المنزل ووضعوا الأصفاد في يدينا وأنزلونا إلى الشارع ونقلونا بحافلات إلى مركز شرطة... كنا نحو 120 شاب، وتبين أنهم داهموا كل شقق البناء. في اليوم التالي أجروا لنا فحوصات كورونا ومن ثم بقينا 14 يوماً في السجن دون معرفة السبب. ومعظمنا أصابه مرض "الجرب الجلدي"، بسبب سوء الأوضاع في السجن. بعد انقضاء الـ 14 يوماً، بدأوا بإخراج خمس شبان كل يوم من السجن دون أن نعرف ما يجري لهم، وعندما جاء دوري نقلوني إلى غرفة التحقيق حيث سألتني المحقق بضع أسئلة ومن ثم قال لي وقع على هذه الورقة من أجل "إخلاء سبيلك"، وبعدها أمعنت النظر إليها اكتشفت أنها ورقة الموافقة على "العودة الطوعية" إلى سوريا، وعندها رفضت أن أوقع عليها وطلبت أن أوكل محامي فرفض المحقق السماح لي بذلك، وشرحت له وضعي وطبيعة عملي وأنهم في حال أعادوني قسراً إلى سوريا وأبطلوا بطاقة الحماية المؤقتة خاصتي فإني بذلك سأخسر أكثر من 100 ألف ليرة تركية في حساب البنك لدي، ولكن ذلك لم يؤثر على المحقق، وعندها أصريت على رفض التوقيع أعادوني إلى السجن، وبعدها بيومين جاءت قوة أمنية وضعت أصفاداً في أيدينا وأجبرونا على التوقيع على ورقة العودة الطوعية ومن ثم نقلونا إلى معبر جرابلس وسلمونا للفرقة التاسعة في الجيش الوطني السوري المعارض، الذي قام باحتجازنا والتحقيق معنا وضربنا وإهانتنا ومن ثم طلبوا منا أن ندفع نقوداً مقابل إخلاء سبيلنا".

وأضاف حسن:

"قررت العودة إلى تركيا من أجل عملي والنقود التي أملكها في البنك، وبعد 16 محاولة للدخول استطعت العبور إلى تركيا، وعدت إلى الشقة لكنني وجدت ان صاحبها رمى جميع حاجيتنا وأعاد تأجيرها مرة أخرى، ثم قدمت أكثر من 20 طلب استرحام لدى الحكومة التركية لدن دون جدوى".

في حالة مشابهة، تعرض اللاجئ السوري "محمود جمو"، وهو متزوج ولديه طفلة، ويحمل بطاقة الحماية المؤقتة في ولاية مرسين التركية، للإعادة القسرية بتاريخ 2 حزيران/يونيو 2021. يقول الشاهد في حديثه "مع سوريون من أجل الحقيقة والعدالة":

"كنت أعمل في تركيا منذ 4 سنوات في مجال المطاعم، في أحد الأيام كنت جالساً في إحدى المقاهي مع أصدقائي، حيث دخلت دورية من الشرطة بشكل مفاجئ، وأغلقت باب المقهى وأخرجت الأتراك وأبقوا فقط على السوريين. ثم نقلونا إلى مخفر في مرسين، وهناك قرروا نقلنا إلى الحدود السورية التركية، حاولت مراراً أن أتحدث مع الضابط المسؤول، وبعد عدة محاولات وافق على التحدث معي وأخبرته أنني أعمل ولدي عائلة هنا وأحمل بطاقة حماية مؤقتة ولم أرتكب أي جرم، لكن ذلك لم يؤثر فيه ولم يسمح لي بأن اتصل بمحامي، ومن ثم نقلونا إلى ولاية انطاكية واجبرونا على التوقيع والبصم على ورقة "العودة الطوعية" ونقلونا بعدها إلى معبر باب السلامة، وهناك احتجزتنا فصائل الجيش الوطني وحققوا معنا، وطلبوا منا أن ندفع لهم لإخلاء سبيلنا."

لاجئ سوري آخر اسمه "يوسف رمضان" قال لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة إنه تعرض للإعادة القسرية من تركيا في تاريخ 23 حزيران/يونيو 2021، حيث جرى إعادته عبر معبر كلّس إلى ريف حلب الشمالي وكان معه في حافلة المرشحين أكثر من 12 عائلة بينهم نساء وأطفال. وذكر في شهادته ما يلي:

"دخلت إلى تركيا بطريقة غير شرعية عبر مهربين يعملون مع المكتب الأمني في فرقة السلطان مراد التابعة للجيش الوطني السوري، حيث قام المدعو أبو فرقان من المكتب الأمني للفرقة بأخذ 2200 دولار أمريكي مقابل إدخالني إلى تركيا، وثم أوصلنا المهرب إلى مدينة كلّس وبدأت العمل هناك بمزرعة أبقار.. ذات يوم كنت متواجداً في مركز المدينة حين أوقفتني دورية وطلبت بطاقة الحماية المؤقتة، وأنا لا أملك واحدة، ثم نقلوني إلى مخفر كلّس واحتجزوني مع نحو 40 شاباً جميعهم جرى ضبطهم بنفس الطريقة ومن ثم نقلونا إلى مركز احتجاج يدعى مخيم كلّس وكان فيه نحو 200 شخص بينهم نساء وأطفال وكان هناك 12 عائلة، ومن ثم أدخلونا إلى غرفة فيها موظفون أترك قاموا بتصويرنا وأخذ معلوماتنا من أجل إصدار بطاقة حماية مؤقتة لنا وتعطيلها لاحقاً من أجل وضع منع دخول لمدة خمس سنوات على أسمائنا. بقينا في مركز الاحتجاز نحو 6 أيام في ظل ظروف سيئة للغاية حيث يعاني المركز من شح مياه الشرب ودورات المياه، وفي اليوم السادس جاءت حافلات نقلونا فيها إلى معبر كلّس وسلمونا للجانب السوري."

ويتابع الشاهد:

"في الجانب السوري استلمتنا الشرطة المدنية احتجزت الشبان وأطلقت سراح العوائل وسجنونا 8 أيام، وكانت المعاملة سيئة للغاية ومن ثم أطلقوا سراحنا."

أما اللاجئ السوري "غيث صلاح" فقد جرى إعادته قسراً من تركيا إلى سوريا بتاريخ 25 تموز/يوليو 2021، لأنه يقيم في ولاية اسطنبول وبطاقة الحماية الخاصة به صادرة من ولاية دنزلي. قال الشاهد في إفادته ما يلي:

"كنت أعمل في اسطنبول في مشغل للخياطة، وكانت أموري جيدة جداً، ولكن لم أكن أملك بطاقة حماية مؤقتة. تم إلقاء القبض علي في منطقة باشاك شهير في شهر تموز/يوليو 2019، ونقلوني حينها إلى ولاية دنزلي حيث استخرجوا لي بطاقة حماية مؤقتة منها، لكن الولاية لا يوجد بها جالية سورية أو عربية وكان البقاء فيها شبه مستحيل لأن فرص العمل محدودة للغاية، فقررت العودة إلى اسطنبول والعمل في ورشة الخياطة التي كنت أعمل بها، وبقيت أعمل في الورشة حتى تاريخ 20 تموز/يوليو 2021 وكانت أموري جيدة، لكن في هذا التاريخ أوقفني دورية للشرطة وطلبوا مني بطاقة الحماية وعندما وجدوا أنها صادرة من غير ولاية أوقفوني، ونقلوني إلى مخفر الشرطة وبقيت فيه يومان ومن ثم نقلوني إلى ولاية كلس وطلبوا مني أن اوقع على أوراق قالوا إنها "إخلاء سبيل"، وفي يوم 25 تموز وضعونا في حافلة ونقلونا إلى معبر باب السلامة السوري ووضعوا لي منع دخول لمدة عامين".

9. طلاب في مواجهة المجهول:

الشاهد "أحمد.ر" 22 عاماً طالب في كلية الاقتصاد بجامعة سيفاس في ولاية اسطنبول، تمت إعادته قسراً من تركيا إلى سوريا بتاريخ 21 نيسان/ بريل 2021، رغم أنه طالب ويحمل بطاقة الحماية المؤقتة. قال الشاهد لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في شهادته ما يلي:

"خرجت من المنزل حين أوقفني شرطيان وطلبوا مني إبراز بطاقة الحماية المؤقتة وكنت قد نسيتها في المنزل وقلت لهم إن طالب في الجامعة أحفظ رقم بطاقة الحماية المؤقتة وأعطيتهم الرقم لكنهم لم يحاولوا التأكد من ذلك، أوقفوني في الشارع مدة نصف ساعة قاموا خلالها بتوقيف أربعة شبان آخرين ومن ثم نقلونا بسيارة الشرطة إلى مخفر "بيازيد"، وعند غياب الشمس قالوا لنا سننقلكم إلى ولاية هاتاي لاستخراج بطاقات حماية لكم، فقلت له إني أملك واحدة في المنزل وأعطيته رقمها لكنه لم يستمع لي، وبعدها نقلونا في حافلة شرطة وكنا 12 شخصاً، ومن ثم مروا على "مخفر أكسراي" ونقلوا شبان آخرين معنا، وعند وصولنا إلى ولاية هاتاي طلبوا منا التوقيع على أوراق كانوا يضعون فوق النص فيها ورقة لحجب الكتابة وعندما طلبت ان أقرأ الورقة رفضوا رفضاً قاطعاً وقالوا إنها ورقة (إخلاء سبيل)، ومن ثم نقلونا إلى موظف آخر أخذ بصمة ليزيرية لنا ووضعوا لنا منع دخول لمدة عام، وفي اليوم التالي نقلونا بالحافلة على معبر حدودي مع سوريا اسمه "معبر الأصدقاء" وهو غير مخصص للعبور المدني والتجاري، وتسيطر عليه فصائل المعارضة السورية المسلحة".

أضاف أحمد:

"بعدها حاولت مرارا الدخول إلى تركيا مجددا بطرق غير مشروعة لكن لم استطع، وفي يوم 22 تموز/يوليو 2021، قررت أن أدخل إلى معبر باب السلامة وأتحدث مع الضابط التركي هناك، وفعلاً دخلت إلى الضابط وشرحت له وضعي وتأكد مباشرة من صدق روايتي عندما بحث برقم بطاقة الحماية المؤقتة خاصتي، واتصل بعدها بالشرطة في المعبر وطلب منهم نقلي إلى إدارة الهجرة في ولاية شانلي أرفا، حيث استقبلوني هناك وقاموا بفحص كورونا وأعطوني الجرعة الأولى من اللقاح وطلبوا مني مراجعة أمنيات اسطنبول، وكان قيدي في الجامعة قد توقف بسبب إيقافهم بطاقة الحماية المؤقتة خاصتي عندما رحلوني".

وتابع الشاهد: "أعتقد أن الشرطة في تركيا لديها أوامر بترحيل أكبر عدد من الشبان بغض النظر عن وضعهم هناك".

لاجئ سوري آخر واسمه "يوسف عبد المعين" جرى إعادته قسراً من تركيا في تاريخ 1 آب/أغسطس 2021، بعدما أوقفته دورية للشرطة مع أصدقائه أثناء سيرهم على شاطئ في ولاية اسطنبول، ورغم أنه يحمل بطاقة حماية مؤقتة لكن جرى تعطيلها فجأة دون دراية منه. قال في شهادته ما يلي:

"في يوم 24 تموز/يوليو 2021، كنت أسير مع أصدقائي على شاطئ يشيل كوي في ولاية اسطنبول وفجأة أوقفتنا دورية للشرطة، وكان هناك أربع حافلات للشرطة، بدأت الشرطة بتفتيش الشبان واحتجاز من لا يملكون بطاقة حماية مؤقتة أو من يملكون واحدة لكنها صادرة من غير ولاية اسطنبول، قامت الشرطة بتوقيف عشرات الشبان وكان أكثرنا من سوريون وأفغان ومن ثم نقلونا إلى مركز ترحيل الأجانب في توزلو، كانوا تقريباً كل ثلاث ساعات يجلبون دفعة موقوفين لمركز الترحيل، بقينا في المركز حوالي ثلاثة أيام ومن ثم نقلونا إلى مركز احتجاز ملاطيا وهناك كان يوجد عدة إجراءات فمن كان يحمل بطاقة حماية من غير ولاية اسطنبول كانوا يعطونه إذن سفر للذهاب إلى الولاية التي أصدرت بطاقة الحماية ومهلة 20 يوم حتى يقوم باستئجار منزل وتثبيت مكان السكن وتفعيل بطاقة الحماية وعدم مغادرة الولاية إلا بإذن سفر، أما من كان لا يملك بطاقة حماية مؤقتة فجرى نقله إلى ولاية تعطي بطاقة الحماية. أما من كان يحمل بطاقة حماية مبطلّة أو متوقفة أو لديه أي مشكلة جنائية فقد كانوا يقومون بإعادته إلى سوريا، وأنا تفاجئت بأني بطاقة الحماية الخاصة بي كانت مبطلّة دون أن أعرف وقاموا بترحيلي نحو سوريا عبر معبر باب السلامة وحالياً أحاول الدخول مرة أخرى إلى تركيا بطريقة غير شرعية."



سوريون
من أجل
الحقيقة
والعدالة
Syrians
For Truth
& Justice

صور رقم (3 و 4 و 5) - صور خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تُظهر مجموعة من طالبي اللجوء الذين تمّ اعتقالهم من قبل السلطات التركية في إحدى مخيمات اللجوء التي تمّ تحويلها إلى مركز ترحيل (مخيم سروج) قرب الحدود السورية التركية. وبحسب الشاهد/المصدر الذي قام بتزويد "سوريون" بالصور، فقد بلغ العدد الإجمالي لعدد الوافدين لهذا المخيم خلال شهر (قبل عملية الترحيل) 3000 آلاف شخص، كان الكثير منهم قد حاول استخدام الأراضي التركية كمحطة للانتقال إلى دول الاتحاد الأوربي.



صور رقم (3 و 4 و 5) - صور خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تُظهر مجموعة من طالبي اللجوء الذين تمّ اعتقالهم من قبل السلطات التركية في إحدى مخيمات اللجوء التي تمّ تحويلها إلى مركز ترحيل (مخيم سروج) قرب الحدود السورية التركية. وبحسب الشاهد/المصدر الذي قام بتزويد "سوريون" بالصور، فقد بلغ العدد الإجمالي لعدد الوافدين لهذا المخيم خلال شهر (قبل عملية الترحيل) 3000 آلاف شخص، كان الكثير منهم قد حاول استخدام الأراضي التركية كمحطة للانتقال إلى دول الاتحاد الأوربي.



صورة رقم (6) - ربط الصور الأرضية بصور من الأقمار الاصطناعية.



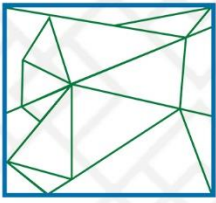
صورة رقم (7) - ربط الصور الأرضية بصور من الأقمار الاصطناعية.



صورة رقم (8) - ربط الصور الأرضية بصور من الأقمار الاصطناعية.



صورة رقم (9) - ربط الصور الأرضية بصور من الأقمار الاصطناعية.



من نحن؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تم تأسيس المنظمة عام 2015، ومقرها فرنسا منذ عام 2019.

"سوريون" منظمة حقوقية سورية، مستقلة و غير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض في سوريا والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلة، بينما يقوم فريقنا الدولي من خبراء/ات حقوق الإنسان والمحامين/ات والصحفيين/ات بحفظ الأدلة، فحص الأنماط التي تتخذها الانتهاكات، وتحليل ما ينجم عن هذه الانتهاكات من خرق للقانون السوري المحلي والقوانين الدولية.

نحن ملتزمون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع السوري، وإيصال أصوات ضحايا الانتهاكات من السوريين، بغض النظر عن العرق، الدين، الانتماء السياسي، الطبقة الاجتماعية، و/أو الجنس. يقوم التزامنا برصد الانتهاكات على فكرة أن التوثيق المهني لحقوق الإنسان الذي يلبي المعايير الدولية هو الخطوة الأولى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في سوريا.



EDITOR@STJ-SY.ORG



WWW.STJ-SY.ORG



STJ_SYRIA_ENG